الجيش التركي دفع بتعزيزات تضم دبابات ومدافع ثقيلة وعربات مدرعة

أنقرة تعزز قواتها العسكرية على «خطوط التماس» جنوب إدلب

استحدثت القوات التركية نقطة مراقبة عسكرية جديدة في جبل الزاوية جنوب إدلب على مقربة من خطوط التماس بين قوات النظام السوري والمعارضة.

وكشفت مصادر تركية، عن دفع الجيش التركي بتعزيزات عسكرية تضم دبابات ومدافع ثقيلة وعربات مدرعة إلى المنطقة، حيث تم الانتهاء من إقامة نقطة عسكرية جديدة في جبل الزاوية.

ومع الانتهاء من إقامة النقطة الجديدة، ارتفع عدد نقاط انتشار القوات التركية في إدلب إلى 79 قاعدة ونقطة عسكرية، بموجب اتفاق مناطق خفض التصعيد في شمال غربي سوريا.

كان الجيش التركي أكد، الماضي، مواصلة التزامه بالمسؤوليات المترتبة على تركيا في إطار الاتفاقات والتفاهمات المتعلقة بإدلب، بهدف ضمان الأمن والاستقرار وإدامة وقف إطلاق النار. وأجرى الجيش التركي، خلال الأشهر الماضية، عملية إعادة انتشار للنقاط العسكرية التابعة له في شمال غربي سوريا، وقام بنقل العديد منها وإنشاء نقاط جديدة في جنوب إدلب، وتحديدا في جبل الزاوية لمنع أي محاولة من النظام للتقدم في إدلب.

وكشفت تقارير عن إجراءات تركيا لإدخال تغيير في طبيعة الفصائل المسلحة الموالية في مواقع سيطرتها في الشمال السوري، والتمهيد لعمليات اندماج جديدة بين هذه الفصائل و«هيئة تحرير الشام» (جبهة النصرة سابقا)، بهدف تخفيف الضغوط الروسية ونقل بعض المجموعات إلى خانة فصائل المعارضة المعتدلة بعدما كشفت موسكو عن موقف متشدد حتى بعد اللقاء الذي تم الأسبوع الماضي بين الرئيسين رجب طيب إردوغان وفلاديمير بوتين في سوتشي لبحث الموقف في إدلب.

ولا ترغب أنقرة في صدام عسكري مع النظام وروسيا، وبالتالي تعمل على منع تقدم النظام وتخفيف الضغط الروسي.

وانعكس التباين الشديد بين موقفي أنقرة وموسكو في رد وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، أول من، على تصريحات للمتحدث باسم الرئاسة التركية، إبراهيم كالين، بشأن الوجود العسكري لتركيا في سوريا وتأكيده أنه لا يجب النظر إليه على أنه تدخل أجنبي، وأن بلاده من حقها أن تدخل سوريا إذا كان مسموحا لكل من روسيا والولايات المتحدة بذلك.

قوات تركية في سورية

وقال لافروف إن روسيا تأمل في أن تسترشد تركيا بمبادئ احترام سيادة سوريا ووحدة أراضيها التي أعلنتها مرارا، وبالنسبة لتصريحات كالين، أفضل الاستشهاد بتصريح الرئيس رجب طيب إردوغان، الذي قال علنا أكثر من مرة، إن سوريا دولة مستقلة، وإن تركيا ستعمل بشكل كامل على احترام سيادتها وسلامة أراضيها، مضيفا «لهذا السبب، وفي سياق التسوية النهائية، سننطلق من حقيقة أن تركيا ستتمسك بهذا الموقف بالذات».

وأشار لافروف إلى أن «التهديد الإرهابي» لا يزال قائماً في منطقة خفض التصعيد في إدلب، بل يتزايد في بعض الأماكن، وهو أمر مقلق، مشيرا إلى مواصلة «الجماعات الإرهابية» الهجوم على مواقع الجيش السوري من منطقة خفض التصعيد في إدلب، بالإضافة إلى محاولتها القيام بأعمال ضد الوحدات الروسية العاملة هناك.

إلى ذلك، أفاد «المرصد السوري لحقوق الإنسان»، بـ«سقوط طائرتين مسيرتين مفخختين يعتقد أنهما من صناعة إيرانية، إحداهما سقطت على محور قرية بينين في جبل الزاوية جنوب إدلب، بعد استهدافها بالرشاشات الثقيلة من قبل عناصر الفصائل، فيما انفجرت الثانية في أجواء المنطقة قبل وصولها إلى هدفها».

وكان «المرصد» أشار أول من ، إلى «مقتل 4 عناصر من هيئة تحرير الشام في انفجار طائرة مسيرة محملة بمواد متفجرة سقطت على محور الرويحة في ريف إدلب». ووفقاً لمصادر فإن «الطائرة الانتحارية» هبطت بمظلة، وهي المرة الأولى التي يتم استخدام هذا النوع من السلاح الجديد.

وقال ملهم الأحمد، وهو ناشط في إدلب، إن «دراجة نارية مفخخة انفجرت أثناء عبور آلية عسكرية مصفحة للقوات التركية، تقل عددا من الضباط الأتراك، كانت في طريقها إلى إحدى القواعد العسكرية التركية على الطريق الواصل بين مدينة أريحا وقرية نحليا جنوب إدلب، ما أدى إلى إصابة العربة بأضرار مادية طفيفة».

وأوضح، أن «مجموعة مجهولة تطلق على نفسها اسم سرية أنصار أبي بكر الصديق، كانت قد تبنت على الفور عملية الاستهداف»، من خلال بيان لها، نشرته على أحد معرفاتها على مواقع التواصل الاجتماعي، قالت فيه إن «إحدى مفارزها تمكنت من قتل وجرح ضباط أتراك من خلال استهداف سيارتهم بعبوة ناسفة على طريق نحليا – أريحا، جنوب إدلب، في أكبر معاقلهم وترساناتهم في الشمال السوري مع طلوع شمس ».

من جهته، قال عمر حاج محمود، وناشط بريف إدلب الجنوبي، إن «المجموعة المجهولة كانت قد تبنت 5 عمليات سابقة خلال العام الجاري والعام الماضي، استهدفت فيها القوات التركية في شمال غربي سوريا، وآلياتها العسكرية، أثناء عبورها وتمشيطها للطرق العامة والفرعية والطريق الدولي حلب – اللاذقية أو ما يعرف بـM4 في إدلب، بحثاً عن عبوات ناسفة وألغام متفجرة».

أميركا تتهم روسيا بتوفير معلومات مضللة عن السلاح «الكيماوي»

طالبت دول غربية، دمشق بالسماح لمفتشي منظمة حظر الأسلحة الكيماوية بدخول أراضيها، معتبرة أن دمشق تواصل خرق التزاماتها تجاه هذه الهيئة. واتهمت واشنطن روسيا بـ«عرقلة جهود لة النظام السوري»، وتوفير «معلومات مضللة» عن السلاح «الكيماوي».

وترزح سوريا تحت وطأة ضغوط جديدة لمنظمة حظر الأسلحة الكيماوية بعدما رفضت منح تأشيرة لعضو في فريق تفتيش كان من المفترض أن ينتشر في دمشق في وقت لاحق من هذا الشهر.

وخلال اجتماع في لاهاي للمجلس التنفيذي للدول الأعضاء في منظمة حظر الأسلحة الكيماوية، شددت سفيرة بريطانيا جوانا روبر على «ضرورة أن تصدر سوريا تأشيرات دون إعاقة أو تأخير».

ودعت روبر سوريا إلى كشف مصير أسطوانتين من غاز الكلور اعتبرتا دليلا على شن هجوم كيماوي على بلدة دوما في عام 2018.

ومؤخرا أبلغت دمشق منظمة حظر الأسلحة الكيماوية أن الأسطوانتين دمرتا في هجوم غير محدد على إحدى منشآتها للأسلحة الكيماوية في يونيو من العام الحالي.

وقُتل أكثر من 40 شخصا في الهجوم على دوما، ما قاد دولا غربية إلى توجيه ضربات صاروخية استهدفت ثلاث منشآت يشتبه في أنها للأسلحة الكيماوية التابعة لنظام الرئيس السوري بشار الأسد.

وأعرب المدير العام للمنظمة فرناندو أرياس عن قلق هيئته إزاء تأخر المحادثات مع دمشق. وقال إن الهيئة لن ترسل فريق التفتيش إلى سوريا ما لم تحصل على تأشيرات لجميع الأعضاء.

وشدد أرياس على أن إعلان سوريا بشأن ما تبقى من الأسلحة الكيماوية «لا يمكن اعتباره دقيقا وكاملا» بسبب ما اعتبره «ثغرات وأوجه عدم اتساق وتناقضات لا تزال من دون حل».

وتنفي موسكو أن تكون قد استخدمت الأسلحة الكيماوية وتصر على أنها سلمت مخزوناتها من الأسلحة بموجب اتفاق عام 2013 إثر هجوم يشتبه في أنه نفذ بواسطة غاز السارين أسفر عن مقتل 1400 شخص في غوطة دمشق.

إلى ذلك، طالبت بريطانيا والولايات المتحدة وحلفاء آخرون روسيا بتقديم إيضاحات حول ملابسات تسميم زعيم المعارضة أليكسي نافالني العام الماضي، بواسطة غاز الأعصاب نوفيتشوك، وفق خبراء غربيين. وتنفي موسكو ضلوعها في تسميم أبرز معارضي الكرملين العام الماضي.

سعيّد: أطراف لم يعد لها مكان بعد أن رفضها الشعب

إقصاء «النهضة» من الحوار السياسي التونسي المرتقب

قلص الرئيس التونسي قيس سعيد، من آمال أطراف سياسية، شاركت في منظومة الحكم السابقة، في العودة إلى المشهد السياسي، بعد تأكيده خلال استقباله نجلاء بودن، رئيسة الحكومة المكلفة، أن بعض الأطراف «لم يعد لها مكان في تونس بعد أن رفضهم الشعب»، مشدداً على أنه لن يتراجع عن تصوراته، ولن يتعامل «مع مَن جوّع الشعب، ونكّل به»، على حد قوله. في إشارة واضحة إلى الائتلاف الحاكم الذي تزعمته حركة «النهضة»، برئاسة راشد الغنوشي.

وأضاف سعيد موجهاً كلامه إلى خصومه السياسيين: «من يريد التنكيل بالشعب أقول له إنه سيواجَه بصرامة، وسيدفع الثمن باهظاً».

مشدداً على أنه سيتم تركيز الحكومة بعيداً عن الانتهازيين وأطماعهم، وهو ما خلّف جدلاً سياسياً حاداً بين الأحزاب، التي كانت تنتظر انفراجة سياسية ودعوتها للمشاركة في السلطة، وعدم عدّها في خانة أعداء التدابير الرئاسية الاستثنائية.

وكشف زهير المغزاوي، رئيس حركة الشعب المؤدية للتدابير الاستثنائية التي اتخذها رئيس الدولة، عن إقصاء حركة «النهضة» من الحوار السياسي قائلاً: «لن تكون طرفاً في الحوار الذي يعتزم قيس سعيد إطلاقه بعد تشكيل الحكومة الجديدة».

وأكد المغزاوي الذي التقى الرئيس التونسي في عدة مناسبات أنه أعلمه بقرب الدعوة لحوار سياسي «بمجرد الانتهاء من تركيبة الحكومة الجديدة». مشيراً إلى أن «مخاوف التونسيين من الاستفراد بالسلطة تبقى مشروعة»، وأكد في هذا السياق وجود ضمانات تتعلق أساساً بخروج الرئيس سعيد خلال أيام للإعلان عن موعد انتهاء الفترة الانتقالية، وتبديد مخاوف الطبقة السياسية قبل مخاوف التونسيين أنفسهم.

يُذكر أن عملية الاصطفاف مع التدابير الاستثنائية التي اتخذها الرئيس قيس، أو التعبير عن معارضتها والدعوات للعودة إلى المسار الديمقراطي، أسفرت عن ظهور عدة جبهات سياسية جديدة، قد تُحدث حسب عدد من المراقبين، تغييرات داخل المشهد السياسي، لكنّ هذه الجبهات عرفت غياب حركة «النهضة»، على الرغم من دعواتها المتكررة للوقوف أمام احتكار السلطة. في سياق متصل، استقبل الرئيس سعيد أول من ، يوسف بوزاخر، رئيس المجلس الأعلى للقضاء، ووجّه حديثه لقضاة تونس، الذين قسمهم إلى شرفاء وآخرين يعملون لصالح أطراف أخرى: «هناك أطراف أجرمت في حق الدولة، وتسللت إلى قصور العدالة في كل أنحاء تونس، حيث يتم الحكم على الفقير خلال يومين، فيما يبقى المتآمرون على الدولة بلا محاكمة، ودون أن تتحرك النيابة العامة في حقهم». مؤكدا أن هناك «خونة يريدون بالبلاد شراً، لكن النيابة العامة لا تتحرك إلا عند اعتقال شخص فقير سرق خضراوات، فيما يبقى من نهب المليارات بلا محاكمة»، على حد قوله.

الأبواب تبقى مفتوحة لائتلاف «جامايكا» البديل مع المسيحيين

محاولات جادة لتشكيل حكومة ألمانية تميل يساراً

بعد 10 أيام على صدور نتائج الانتخابات الألمانية، قرر أخيراً الحزبان الصغيران الخضر والليبراليون اللذان يمسكان بمصير الحكومة المقبلة، بدء المشاورات الحكومية سوياً مع الحزب الاشتراكي الديمقراطي الفائز في الانتخابات بفارق ضئيل عن الاتحاد المسيحي، الذي تنتمي إليه المستشارة أنجيلا ميركل، والحزب الديمقراطي الحر بشأن تشكيل ائتلاف حاكم يُعرف باسم «ائتلاف إشارة المرور».

وأفرزت الانتخابات الألمانية مجموعة أحزاب صغيرة رغم تقدم الحزب الاشتراكي على الآخرين، ولكنه لم يحصل إلا على 25.7 في المائة من مقاعد البرلمان، مما يعني بأنه سيتعين عليه الحكم مع حزبين آخرين وليس حزباً واحداً.

وهذه المرة الأولى التي تفرز فيها الانتخابات الألمانية مجموعة أحزاب صغيرة من دون أن يكون هناك حزب واحد كبير يمكنه أن يقود الحكومة. ورغم خسارة حزب ميركل «المسيحي الديمقراطي»، فإن مرشحه أرمين لاشيت ما زال يحتفظ بالأمل بأن يصبح المستشار المقبل في حال فشلت المفاوضات الثلاثية بين الاشتراكيين والليبراليين والخضر. وأكد الرئيس المشارك في حزب الخضر، روبرت هابيك، أن اقتراح الحزب الدخول في محادثات استطلاعية مع الاشتراكيين والأحرار لا يعتبر رفضاً تاماً لبحث ائتلاف «جامايكا» البديل، والذي يضم الأحرار والتحالف المسيحي. وقد عاد وأبدى لاشيت استعداده للانتظار، لعل الفرصة تأتيه مجدداً في حال فشلت المشاورات الحكومة مع الاشتراكيين.

وقال تعليقاً على قرار الحزبين دخول مشاورات مع الاشتراكيين إن «الاتحاد يقف جاهزاً» من دون أن يضيف أكثر من ذلك. ولكن ماركوس زودر، زعيم الحزب المسيحي الاجتماعي البافاري الحزب الشقيق لحزب ميركل، تحدث بخلاف لاشيت وعبر عن رفضه حث الاتحاد المسيحي على الاستمرار في الانتظار. وقال زودر، الذي كان يطمح بأن يرشحه الاتحاد المسيحي لمنصب المستشار، بأنه لا يمكن للاتحاد المسيحي «أن يبقى في وضع التأهب»، وأن الأمر يتعلق الآن «بالكرامة واحترام الذات»، مضيفاً بأنه لا يجب على الاتحاد المسيحي أن يتصرف وكأنه «إطار احتياطي»، أو كوسيلة ضغط. وفي إشارة إلى ضرورة احترام نتائج الانتخابات التي أظهرت خسارة تاريخية للاتحاد المسيحي، قال زودر إن على الاتحاد «أن يواجه الواقع» ويقبل بأنه لن يشارك على الأرجح في الحكومة المقبلة.

مداهمة واسعة النطاق في ألمانيا ضد غسل الأموال والاشتباه في تمويل الإرهاب

في مداهمة واسعة النطاق ضد غسل الأموال والجريمة المنظمة، فتشت الشرطة الألمانية شققاً ومكاتب في ولايات شمال الراين – ويستفاليا وسكسونيا السفلى وبريمن، ونفذت عشرة أوامر اعتقال.

وعلمت وكالة الأنباء الألمانية من مصادر أمنية أن المداهمات تأتي بصورة أساسية على خلفية الثراء الشخصي للمشتبه بهم، لكن هناك أيضاً اشتباهاً في تمويل الإرهاب.

وبحسب المصادر الأمنية، فإن هذه من أكبر عمليات المداهمات التي جرت في ألمانيا على مدار السنوات السابقة. ووفقاً للبيانات، يُشتبه في أنه تم تحويل أكثر من 100 مليون يورو ناتجة من صفقات غير شرعية إلى تركيا وسوريا. وقالت الشرطة إن أكثر من ألف فرد من قوات الشرطة شاركوا في المهمة، من بينهم وحدات خاصة. وبحسب البيانات، فإن التحقيقات موجهة ضد أعضاء شبكة دولية لغسل أموال ناتجة من الاتجار في المخدرات. ويُشتبه في أن جزءاً من هذه الأموال تم استخدامه في تمويل الإرهاب في سوريا.

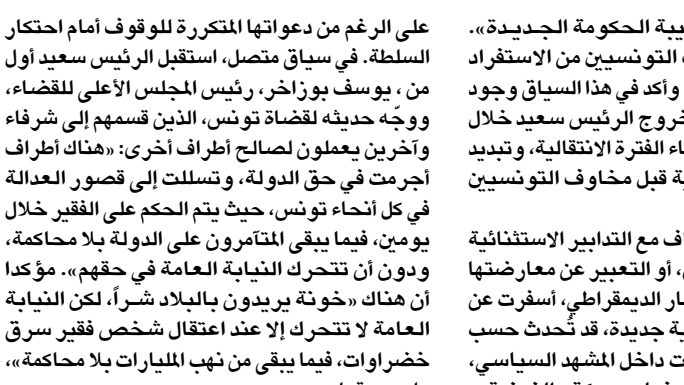
مداهمات في ألمانيا

مقتل 8 أشخاص خلال مظاهرات المزارعين في الهند

لقى ثمانية أشخاص، بينهم أربعة مزارعين، حتفهم، إثر اندلاع عنف في شمال الهند في تصعيد لاحتجاجات المزارعين المستمرة منذ 10 أشهر ضد قوانين جديدة مثيرة للجدل. وقال المزارعون إن العنف الذي اندلع في منطقة لاخيمبور خيري في ولاية أوتار براديش بدأ عقب أن دهست سيارة مملوكة لابن أجاي ميشرا، المسؤول بوزارة الداخلية بعض المزارعين. ونفى ميشرا وجود ابنه وقت وقوع الحادث، ولكن قال إن سيارتهما انقلبت واصطدمت ببعض المزارعين عقب أن قام بعض المتظاهرين برشقها بالحجارة. وقالت نقابات المزارعين إن أربعة مزارعين لقوا حتفهم عقب أن اصطدمت بهم السيارة، كما أصيب ستة آخرون. وأضاف ميشرا أن مثيري الشغب قاموا بضرب ثلاثة من أعضاء حزب بهاراتيا جاناتا وسائق السيارة حتى الموت. ووصفت شرطة الولاية في تغريدة الحادث «بالمؤسف» وقالت إن إدارة المنطقة أكدت مقتل ثمانية أشخاص.

وأصدر رئيس وزراء الولاية يوجي أديتياناث قرارا بفتح تحقيق في الحادث، وتعهد باتخاذ إجراء صارم ضد المذنبين، كما دعا المواطنين للتحلي بالهدوء. ويشار إلى أن الآلاف من المزارعين نظموا احتجاجات خارج المقار الحكومية في الولايات الهندية

تظاهرات في فرنسا للمطالبة برفع الحد الأدنى للأجور

تظاهر موظفون وعاطلون عن العمل وطلاب، في كل أنحاء فرنسا للمطالبة بـ«إجابات عاجلة» خصوصا في ما يتعلق بمسألة الأجور، وإعادة وضع القضايا الاجتماعية في قلب المناقشات، قبل ما يزيد قليلا عن ستة أشهر من الانتخابات الرئاسية.

في باريس، انطلق آلاف الأشخاص، في ظل وجود كثيف للشرطة، بعد الثانية بعد الظهر بقليل من ساحة الجمهورية متوجهين نحو الأوبرا، وفق ما أفاد مراسلون من وكالة الصحافة الفرنسية.

وردد المتظاهرون «علينا جميعا أن نقاتل معا. العمال الشباب والعاطلون عن العمل والمتقاعدون، يدا بيد سنفوز». وقال رئيس الاتحاد العمالي العام فيليب مارتينيز قبل الانطلاق «لن ننتظر حتى التالي للانتخابات الرئاسية لزيادة الرواتب»، مشددا على أن «هناك مشكلة في الأجور في هذا البلد»، ومشيرا إلى أن نقابته طالبت بزيادة 20 في المائة للحد الأدنى للأجور.